

التقرير السنوي حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات

بجماعة آيت ملول برسم سنة 2022

استمرت جماعة آيت ملول في تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بشكل تدريجي وجدي طيلة السنوات الثلاث الماضية، بهدف إتمام إجراءات التفعيل الكامل بانتهاء سنة 2022. ويأتي هذا التقرير تطبيقاً للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الجماعة رقم 07 بتاريخ 28 يناير 2021 الموضح لكيفية أداء الشخص المكلف بمهمة تلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها وتقديم المعلومات المطلوبة، وكذا التوجيهات اللازمة من أجل التقيد بأحكام القانون 31.13. كما أن التقرير يشمل سنة 2022 بكاملها تنفيذاً لمخرجات اجتماع اللجنة الداخلية للحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 01 أبريل 2022.

1- مواصلة الإجراءات المطلوبة لتفعيل الحق في الحصول على المعلومات:

-تفعيل باقي حسابات الجماعة بالبوابة الوطنية 'شفافية':

يعتبر تاريخ 14 مارس 2022، التاريخ الفعلي للشروع في استعمال بوابة الحصول على المعلومات 'شفافية'، وذلك بعد تفعيل حساب الإدارة وحساب المكلف بالحصول على المعلومات. وقد تم تفعيل الحساب المتبقي والمتعلق بحساب المكلف بشكايات الحصول على المعلومات، بتاريخ 05 أبريل 2022. وبذلك يتم تفعيل جميع الحسابات بالبوابة.

-حصول الجماعة على إذن اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي:

تطبيقاً للقانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وجهت الجماعة بتاريخ 10 غشت 2022، طلباً إلى اللجنة الوطنية المعنية، للحصول على الإذن بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لطالبي المعلومات والذي حصلت عليه بتاريخ 17 أكتوبر 2022 تحت عدد A-DAI-610/2022، لتمكينها من الترخيص القانوني لتدبير معالجة طلبات الحصول على المعلومات طبقاً للقانون 31.13.

2: مواصلة تدبير المعلومات الموجودة في حوزة الجماعة:

تفعيلاً لمقتضيات القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، تعمل جماعة آيت ملول تدريجياً على جرد ونشر شامل للمعلومات الموجودة بحوزتها والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات المذكورة في القانون عبر مسك قاعدة أولية للمعطيات. ويتعلق الأمر بقاعدة للمعطيات غير حصرية تم إعدادها بشكل استباقي، بعد تجميع وتصنيف الحد الأدنى من المعلومات الموجودة في حوزة الجماعة، طبقاً لمقتضيات المادتين 10 و11 من القانون 31.13 السالف الذكر.

ويتم تطعيم قاعدة المعطيات بشكل تدريجي في أفق الرقي بالممكن منها إلى درجة البيانات المفتوحة بشكل يسهل استغلالها واستثمارها من طرف مستعمليها طبقاً للقوانين الجاري بها العمل. عبر الموقع الإلكتروني للجماعة www.aitmelloul.ma.

مع الإشارة إلى أن أغلب ما يتم نشره من معلومات بالموقع الإلكتروني الرسمي وبوسائط التواصل الاجتماعي، يمكن الاطلاع عليها بشكل مباشر بمقر الجماعة أو تسلمها بعين المكان أو وضعها رهن إشارة طالب المعلومة عبر البريد الإلكتروني.

وقد تم إعداد قائمة أولية موجزة للمعلومات والوثائق القابلة للاطلاع من لدن العموم بجماعة أيت ملول، محينة بتاريخ 02 أبريل 2023 وتتضمن عدد ونوع الوثائق أو تجميعات الوثائق المنشورة طبقا للقانون أو بشكل استباقي:

نوع المعلومات	عدد أصناف المعلومات	عدد الوثائق أو تجميعات الوثائق	كيفية الاطلاع
الوثائق المعنية بالنشر الاستباقي	الأنظمة والمساطر والدوريات والدلائل	22	الموقع الإلكتروني والتسلم بعين المكان
	التوازي مع النشر في الجريدة الرسمية للجماعات الترابية	04	الموقع الإلكتروني
	التوازي مع النشر في بوابة الصفقات العمومية	03	الموقع الإلكتروني
	التوازي مع النشر في بوابة التشغيل العمومي	02	الموقع الإلكتروني
	التقارير والبرامج والبلاغات والدراسات	08	الموقع الإلكتروني وسائط التواصل الاجتماعي
	الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية	05	الاطلاع المباشر البريد الإلكتروني
	القرارات الجماعية	02	الاطلاع المباشر البريد الإلكتروني الموقع الإلكتروني
	المجلس الجماعي	09	سيورة الإعلانات الموقع الإلكتروني وسائط التواصل الاجتماعي
	الجمعيات	01	الموقع الإلكتروني الاطلاع بعين المكان
	أرشيف الجماعة والأرشيف الجاري لمختلف المصالح الجماعية	02	مكتب الأرشيف والتسلم بعين المكان
معلومات مرتبطة بأرشيف الجماعة	تقارير مصلحة	01	الاطلاع المباشر وعبر البريد الإلكتروني
	قناة الجماعة	01	الموقع الإلكتروني
	معطيات وإحصائيات إدارية	04	الموقع الإلكتروني
	الآليات التشاركية للحوار والتشاور	10	الموقع الإلكتروني
معلومات أخرى	معلومات تواصلية	14	سيورة الإعلانات الموقع الإلكتروني

الجدول رقم 01: قائمة أولية موجزة للمعلومات والوثائق القابلة للاطلاع من لدن العموم بجماعة أيت ملول محصورة بتاريخ 02 أبريل 2023

3- إحصائيات ومعطيات نوعية حول تدبير طلبات الحصول على المعلومات:

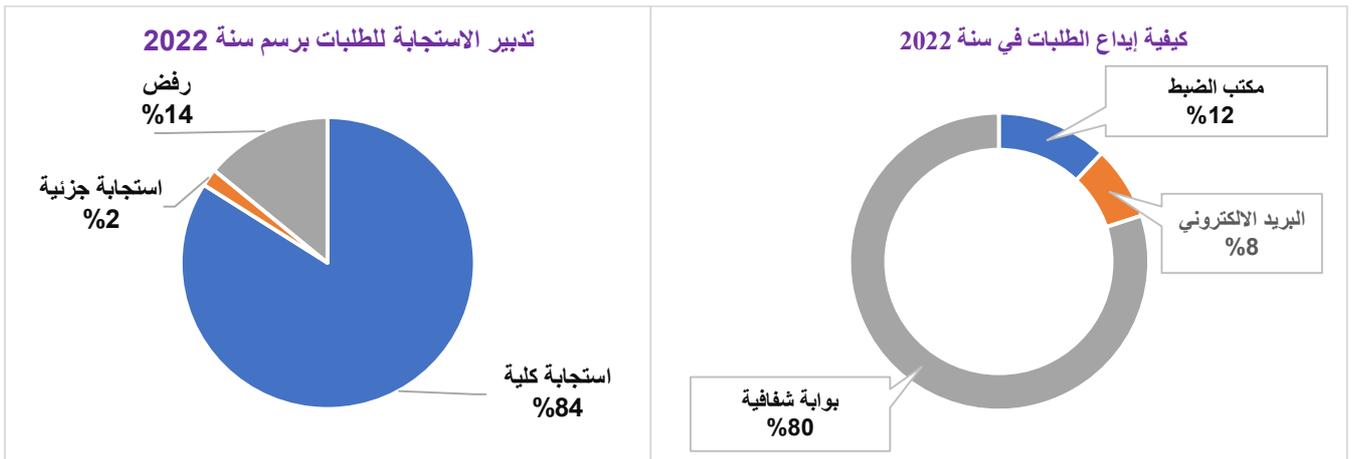
تم الاستمرار سنة 2022، في تلقي طلبات الحصول على المعلومات ودراستها والرد عليها طبقا لمقتضيات القانون 31.13 وطبقا للمنشور الداخلي للسيد رئيس الجماعة رقم 07 بتاريخ 28 يناير 2021، مع العلم أن غالبية المعلومات المطلوبة يجدها المواطنين والمواطنون منشورة بالموقع الإلكتروني للجماعة ووسائل التواصل الاجتماعي، في إطار النشر الاستباقي. وقد توصلت الجماعة بطلبات الحصول على المعلومة، عبر قنوات متنوعة، شكلت خلال سنة 2022 بوابة الحصول على المعلومات chafafiya.ma أهمها.

أما بالنسبة للشكاية الوحيدة المسجلة، فتتعلق بعدم رد الجماعة حول طلب تم إيداعه ببوابة شفافية في يناير 2022 ولم يكن متاحا بالبوابة في 14 مارس 2022 تاريخ تفعيل حسابات المسؤولين عن المعلومات بالبوابة، كما أن تفعيل حساب الشكايات لم يكن سوى بتاريخ 05 أبريل 2022؛ وهو التاريخ الذي تمت فيه الإجابة عن الشكاية التي كانت حول وثائق منشورة بشكل استباقي تتعلق بالحسابات الخصوصية بميزانية سنة 2022.

ويوضح الجدول التالي توزيع الطلبات المتوصل بها حسب قناة التوصل مع تدبير الاستجابة ومتوسط آجال الرد:

الفترة	عدد الطلبات	كيفية الإيداع			طبيعة الطلب		تدبير الطلب			متوسط آجال الرد (يوم عمل)	معدل الاستجابة %	عدد الشكايات المقدمة		
		مكتب الضبط	البريد الإلكتروني	بوابة شفافية	عادي	استعجالي	استجابة كلية	استجابة جزئية	رفض					
									معلومات في طور الإعداد				عدم توفر المعلومات	عدم وضوح الطلب
2019-03-01 2021-12-31	23	20	3	0	23	0	13	3	0	0	7	68	0	
2022	50	6	4	40	50	0	42	1	4	1	2	86	1	
المجموع	73	26	7	40	73	0	55	4	4	1	9	84	1	

الجدول رقم 02: توزيع الطلبات المتوصل بها حسب قناة التوصل والاستجابة ومتوسط آجال الرد



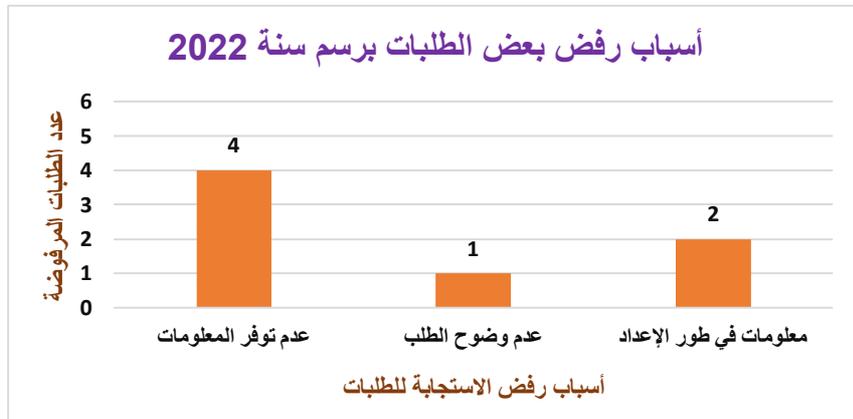
المبيان رقم 01 والمبيان رقم 02: قنوات إيداع طلبات الحصول على المعلومات وتدبير الاستجابة لها برسم سنة 2022

بلغ عدد الطلبات المتوصل بها عبر القنوات الثلاث: بوابة شفافية، الإيداع المباشر والبريد الإلكتروني، خمسين (50) طلبا، شكل منها الإيداع عبر بوابة شفافية 80% في تطور لافت مقارنة مع سنة 2021، والتي شكل فيها الإيداع المباشر 77%.



المبيان رقم 03: متوسط آجال الرد على طلبات الحصول على المعلومات من سنة 2019 إلى سنة 2022

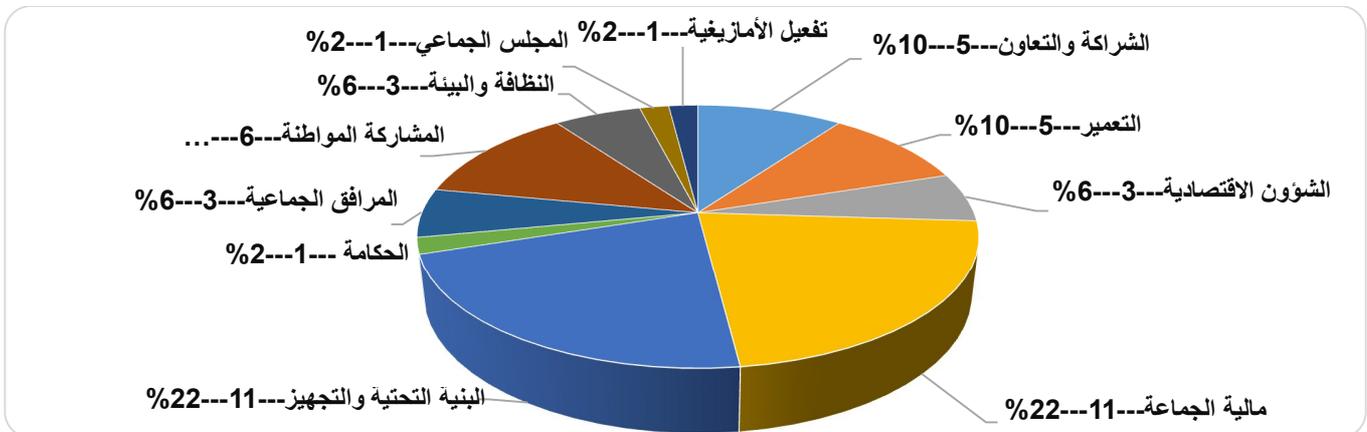
وبلغ متوسط آجال الرد (17) يوم عمل في ارتفاع بثلاث نقاط مقارنة مع سنتي 2020 و 2021، مع الإشارة إلى تسجيل حالة واحدة (01) لتمديد الأجل، تخص طلبا للمعلومات تطّبت الاستجابة له أكثر من عشرين يوم عمل لكثرة المعلومات المطلوبة. كما تم تسجيل سبع (07) حالات لتجاوز الأجل، وتعزى بالأساس إلى عدم احترام بعض المصالح الجماعية للأجل المنصوص عليه في منشور السيد رئيس الجماعة المتعلق بتفعيل الحق في الحصول على المعلومات.



المبيان رقم 04: عدد طلبات الحصول على المعلومات المرفوضة وأسباب الرفض

وبخصوص معدل رفض الاستجابة للطلبات الذي كان في حدود 14%، فإن ما يناهز 29% منها كان بسبب عدم توفر المعلومات المطلوبة، و14% منها كان لكون المعلومات المطلوبة كانت في طور الإعداد وتهم مشروع تصميم تهيئة جماعة آيت ملول.

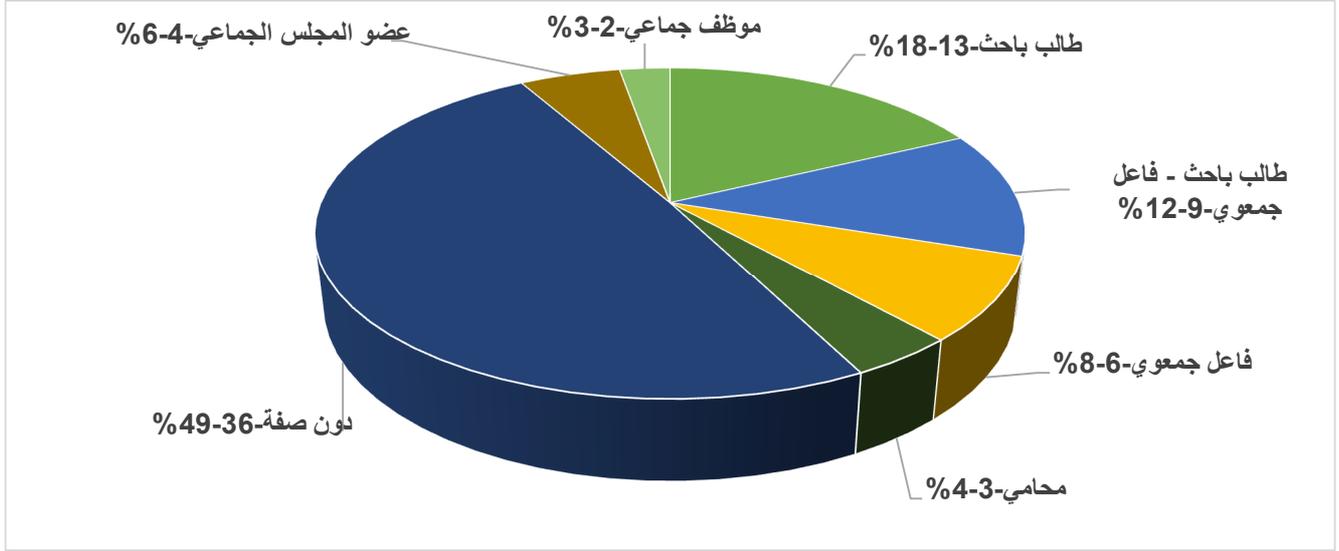
**توزيع الطلبات حسب المجال برسم سنة 2022
(المجال - العدد - النسبة)**



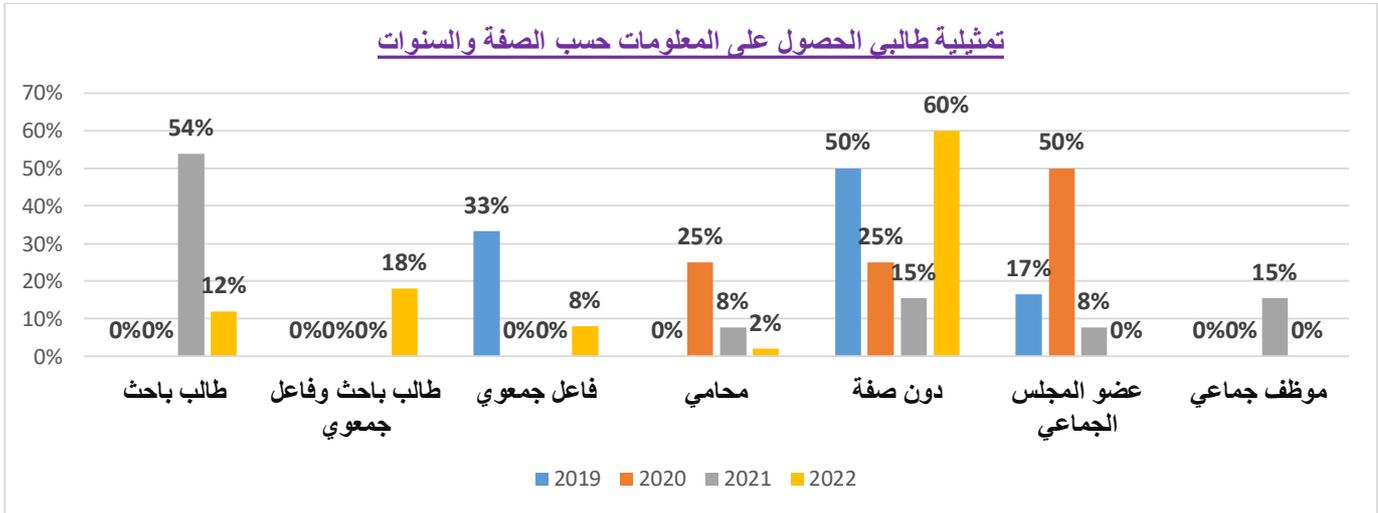
المبيان رقم 05: توزيع طلبات الحصول على المعلومات حسب المجال برسم سنة 2022

بعد تصنيف طلبات المعلومات الواردة حسب مجال العمل الجماعي المعني، وبعد استنباط 11 مجالاً، يتضح أن مجالين فقط هما 'مالية الجماعة' و'البنية التحتية والتجهيز' يشكلان 44% من مجموع الطلبات، الشيء الذي ينم عن قصور نسبي في المعلومات المتوفرة ويدعو الجماعة إلى توفير أقصى ما يمكن من المعطيات المرتبطة بالمجالين بشكل استباقي. حيث إن من شأن ذلك، التعريف وتثمين الجهود المبذولة لتنفيذ ميزانية الجماعة وإعداد وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتجهيز من طرق ومرافق وتبليط وإنارة.

تمثيلية طالبي الحصول على المعلومات من 2019 إلى 2022 حسب الصفة



المبيان رقم 06: تمثيلية طالبي الحصول على المعلومات حسب الصفة من 2019 إلى 2022



المبيان رقم 07: تمثيلية طالبي الحصول على المعلومات حسب الصفة والسنوات

رغم أن نسبة كبيرة من طالبي الحصول على المعلومات، يقدمون طلباتهم دون أن يقدموها بصفة معينة (49%)، فإن 30% من مقدمي الطلبات يتكونون من طلبة باحثين وخاصة في سلكي الدكتوراه والماستر. الشيء الذي يطرح مدى القيمة المضافة بالنسبة للجماعة بعد استفادة هؤلاء من المعلومات المقدمة لهم، بغض النظر عن كونه حقا كاملا لهم كباقي المواطنين والمواطنات. حيث إن الجماعة لا تعمل على الحصول على نسخ من البحوث الميدانية للوقوف على نتائج استغلال المعلومات المقدمة بغاية تثمين العمل وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين والمرتفقين.

4- إكراهات عامة في مواصلة تفعيل الحق في الحصول على المعلومات؛

- خط المواطن بين طلب الحصول على المعلومات والشكاية؛
- خط المواطن بين طلب الحصول على المعلومات العادي والاستعجالي؛
- تردد المواطن في ملء نموذج طلب الحصول على المعلومات عند الإيداع المباشر بمكتب الضبط؛
- عدم إشعار المكلف بالحصول على المعلومات عبر البريد الإلكتروني، بشكل تلقائي بالتوصل بطلب الحصول على المعلومة عبر بوابة 'شفافية'، قصد العلم في حينه بوجود طلب في حاجة إلى معالجة. مما يطرح مخاطر عدم الرد داخل الأجل القانوني، خاصة إذا كان الطلب استعجالياً؛

5- تفعيل توصيات التقرير السنوي برسم 2021 حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات:

- * تنزيل أو الشروع في تنزيل 14 توصية أو اقتراح من أصل 23 توصية تضمنها التقرير السنوي السابق برسم سنة 2021 أي بنسبة 61%.
- * الإسراع في تفعيل بعض توصيات التقرير السابق لسنة 2021 والتي تم الشروع في تنفيذها، من قبيل:
 - * توفير التشوير لتقوية ودعم وظيفة الاستقبال بالمقرات الإدارية؛
 - * نشر بعض الوثائق المرتبطة بتحقيق مؤشرات برنامج نجاعة الأداء لوزارة الداخلية؛
 - * تحيين عقد التدبير التقني للموقع الإلكتروني للجماعة وتحيين وتصنيف محتويات الموقع بما يسمح بتيسير الحصول على المعلومات المبحوث عنها.

6- مقترحات أخرى لاستثمار تجربة جماعة آيت ملول:

- رقمنة الوثائق ذات الطابع العام المودعة بأرشيف الجماعة وبالأرشيف الجاري المودع بالمصالح الجماعية.
- إعادة النظر في منشور رئيس الجماعة رقم 07 بتاريخ 28 يناير 2021، قصد تحيين لائحة الوثائق المشمولة بالنشر الاستباقي باقتراح من اللجنة الداخلية للحق في الحصول على المعلومات؛
- إعادة النظر في تركيبة خلية الحصول على المعلومات (الأشخاص المكلفين) وذلك بإشراك مكتب الإعلام والتواصل في الخلية؛
- عرض المعلومات المحتمل نشرها استباقياً والغير المشار إليها بالمنشور الداخلي للسيد رئيس الجماعة على لجنة الحق في الحصول على المعلومات المحدثة لدى رئيس الجماعة قبل نشرها بالموقع الإلكتروني للجماعة؛
- استثمار استعداد مركز "طفرة" بالرباط للتعاون في ما يخص النشر الاستباقي وتقوية القدرات في مجال الحق في الحصول على المعلومات وكذا تقنيات تدبير المعلومات الموجودة في حوزة الجماعة من أجل تجميعها، تصنيفها وترتيبها؛
- تأطير كافة المسؤولين عن الوحدات الإدارية الجماعية فيما يخص إعداد قاعدة المعطيات والبيانات المفتوحة؛
- إعادة النظر في كيفية عرض نافذة الحصول على المعلومات بالموقع الإلكتروني للجماعة بالجمع بين الحق في الحصول على المعلومات والنشر الاستباقي، كون هذا الأخير جزءاً لا يتجزأ من الأول؛
- نشر قائمة المعلومات والوثائق القابلة للاطلاع من قبل العموم وكيفية الاطلاع عليها؛
- نشر الوثائق المطلوبة بنافذة البيانات المفتوحة لبوابة المديرية العامة للجماعات الترابية من قبيل: القوائم المالية والمحاسبية، ميزانية المواطن، برنامج عمل الجماعة الجاري تنفيذه؛

-نشر قرار وزير الداخلية المتعلق بالإقرار والأداء الإلكتروني وكذا الرابط الموجه لمنصة الخزينة العامة للمملكة في هذا الشأن؛
-إعداد كسولات تبسيطية وملصقات ورقية ورقمية توضح بعض خدمات الجماعة وكيفية الاستفادة منها؛
-تحيين دليل المساطر الإدارية الخاص بجماعة آيت ملول.

7- مواصلة تميز تجربة جماعة آيت ملول:

*اختيار الجماعة كعضو في الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة المحدثة سنة 2022:

تم اختيار جماعة آيت ملول من طرف وزارة الداخلية كعضو بالشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة المحدثة بتاريخ 21 أكتوبر 2022، من بين 11 جماعة ترابية بجهة سوس ماسة. والجماعة الآن في طور إعداد مشروع خطة عملها للانفتاح برسم السنتين المقبلتين وذلك بتصنيف واستغلال الأفكار التي تم تجميعها في اللقاء التشاوري المنعقد يوم 28 فبراير 2023 مع الهيآت التشاورية المحدثة لدى المجلس الجماعي ومن المنتخبين والموظفين. وسيتم في مرحلة موائية فتح باب التشاور العمومي أمام العموم عبر المنصة الإلكترونية للشبكة قبل إعداد مشروع خطة الانفتاح وعرضه على أنظار المجلس الجماعي في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023.

*التوصل برسالة إلكترونية من جمعية طفرة تؤكد تميز جماعة آيت ملول كأكثر الجماعات انفتاحا بالمغرب برسم سنة 2022، وتضع الجماعة أمام تحدي المحافظة على التميز، مع الإشارة إلى أن الجماعة التي احتلت المرتبة الثانية لا يفصلها عن تنقيط آيت ملول سوى ثلاث (03) نقط.

*بعد إيداع ملف ترشيح جماعة آيت ملول للمنافسة على ميزة الجماعة المواطنة برسم سنة 2022، تبقى كافة المصالح الجماعية مدعوة إلى إنهاء الاستعداد لوضع مصادر التحقق من المعلومات المدلى بها في الملف، رهن إشارة اللجنة التقنية المركزية المشرفة على المسابقة بدعم ومواكبة من وزارة الداخلية.

في آيت ملول بتاريخ: 10 ماي 2023
المكلف بالحصول على المعلومات بجماعة آيت ملول

مصادقة لجنة الحق في الحصول على المعلومات بالجماعة
بتاريخ: